

الهيئة المنظمة ناقشت حماية امن الشبكات مع مقدمي خدمات الانترنت والبيانات

دورها الامني والرقابي على هذا الصعيد. وتسعى الهيئة من خلال المناقشات التفصيلية والمستفيضة، الى ضمان امن شبكات الاتصالات ومستخدميها وحسن تطبيق القانون ١٤٠ وصون الحق بسرية المخابرات التي تجري بواسطة اي وسيلة من وسائل الاتصال والاعتراض القانوني، وتحديد الاجراءات التي يمكن اتخاذها على هذا الصعيد، بما يضمن تطبيق قوانين الاتصالات من دون الاضرار بمصالح الشركات والمستهلكين على السواء.

وابدى مقدمو الخدمات تجاوبا تاما مع توجيهات الهيئة خصوصا وان مقاربتها شملت موضوع مقدمي الخدمات غير الشرعيين، وطرحوا بعض التساؤلات حول تكاليف الاستثمارات المطلوبة في حال صدور قرار باجراء تطبيقية لاحقة، وحول دورة وزارة الاتصالات كمشغل اساسي للشبكة الثابتة البصرية والنحاسية، وقدرتها على ممارسة دورها الرقابي والامني والقضائي على معظم الخدمات باستثناء تلك المتوفرة عبر الاقمار الاصطناعية.

وتعهدت الهيئة المضي في عملية التشاور القائمة مع المعنيين كافة بامن شبكات الاتصالات من مشغلين وهيئات امنية وقضائية، بهدف اتخاذ القرارات الواجبة واصدار التوجيهات والتوصيات اللازمة للتأكد من صون امن شبكات الاتصالات وحماية خصوصية المستخدمين ومصالحهم بما يتطابق مع القوانين والانظمة المرعية الاجراء.

بحث مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات في رئاسة الدكتور عماد حب الله والاعضاء المهندس باتريك عيد ومحاسن عجم خلال لقاء موسع مع ممثلي الشركات المرخصة التي تقدم خدمات الانترنت والبيانات في السوق اللبنانية، في مضمون التوجيهات التي اعدتها الهيئة في سبيل صون امن شبكات الاتصالات من جهة، وحماية خصوصية المستخدمين ومصالحهم من جهة ثانية.

وياتي هذا اللقاء بعد اجتماع مماثل عقدته الهيئة مع مقدمي خدمات الهاتف الخليوي في لبنان، في سياق المشاورات التي تجريها مع كل المعنيين في تقديم خدمات الاتصالات في فروعها كافة، تمهيدا لاتخاذ الهيئة القرارات الواجبة ووضع توصيات في هذا الشأن.

وناقشت الهيئة مع المدعويين بعض اهم النقاط التي تستوجب الدرس والتشاور بهدف سد الثغرات الامنية في حال وجودها، منها على سبيل المثال لا الحصر ضرورة التأكد من هوية المشتركين في الخدمات، وضرورة مراقبة نوع الاتصالات وحجمها لاستكشاف المشغلين غير المرخص لهم، والفترة الزمنية التي يتوجب على المشغل الاحتفاظ بسجلات المشتركين ومضمون اتصالاتهم الالكترونية. وضرورة تزويد الهيئة بالمعلومات المتوفرة حول مقدمي الخدمات غير المرخص لهم المتعاقدين معهم. وغيرها من الامور التي تساعد الاجهزة القضائية والامنية المختصة على ممارسة